

نشرة إعلامية

INFCIRC/733

Date: 22 August 2008

General Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨
وردت من البعثة الدائمة لجمهورية
إيران الإسلامية لدى الوكالة بشأن نص
"البيان المتعلق بالقضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية"
المعتمد من قِبَل المؤتمر الوزاري
الخامس عشر لحركة عدم الانحياز

١- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية، أرفق بها نص "البيان المتعلق بالقضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية" المعتمد من قِبَل المؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في طهران خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٢- ويعمّم طيه نص المذكرة الشفوية، ونص مرفقها كما هو مطلوب فيها، لإحاطة الدول الأعضاء.

الملحق

بسم الله

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)
Heinestr. 19/1/1 A-1020 Vienna/Austria

Phone: (0043-1) 214 09 71 Fax: (0043-1)214 09 73 E-mail: PM.Iran_IAEA@chello.at

الرقم: 080/2008

١ آب/أغسطس ٢٠٠٨

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة، ويشرفها أن تلتزم نشر نص البيان المتعلق بالقضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية المعتمد من قِبَل المؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عُقد في طهران خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كوثيقة إعلامية ضمن فئة الوثائق INFCIRC تتاح للعامة عبر الموقع الإلكتروني للوكالة.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة لكي تعرب لأمانة الوكالة مجدداً عن أسى آيات تقديرها.

[ختم]

مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات
عناية: السيد فيلموس تشيرفيني
مدير المكتب،

IAEA, P.O. Box 100,
A-1400 Vienna

المؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز

طهران، جمهورية إيران الإسلامية، ٢٧-٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨

بيان بشأن القضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية

١- أكد الوزراء مجدداً مواقفهم المبدئية بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي، المعبر عنها في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في بوتراجايا، ماليزيا، خلال الفترة ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ومؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عُقد في هافانا، كوبا، خلال الفترة ١١-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما أكد الوزراء مجدداً موقف الحركة المبدئي بشأن القضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية كما هو معبر عنه في البيان الوزاري لحركة عدم الانحياز المعتمد في بوتراجايا بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفي بيان رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعتمد في هافانا بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونظروا في التطورات الإيجابية التي طرأت على تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية كما هو معبر عنه في تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).

٢- وشدد الوزراء على حق جميع الدول الأساسي والثابت في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية، دون أي تمييز وبما يتفق مع الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق كل منها. وعليه فإنه لا ينبغي أن تساق أية تفسيرات على نحو يعوق أو يقيد حق الدول في تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وشددوا مجدداً، إضافة إلى ذلك، على وجوب احترام ما تتبناه الدول من خيارات وما تتخذه من قرارات، بما فيها ما يخص جمهورية إيران الإسلامية، في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وسياساتها المتصلة بدورة الوقود.

٣- وأقرّ الوزراء بأن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المعنية بالتحقق من الالتزامات الرقابية الخاصة بكل من الدول الأعضاء، وشددوا على ضرورة تجنب ممارسة أية ضغوط أو تدخلات لا موجب لها فيما يتعلق بأنشطة الوكالة، خاصة عملية التحقق التي تضطلع بها، يكون من شأنها أن تعرّض كفاءة الوكالة ومصداقيتها للخطر.

٤- ورحّب الوزراء بتوسيع نطاق التعاون المستمر من جانب جمهورية إيران الإسلامية ليشمل الوكالة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة الطوعية المتخذة بغية حسم جميع المسائل المتبقية، ومن بينها التدابير المعبر عنها في التقرير الأخير الصادر عن المدير العام للوكالة بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. كما رحّبوا بإمكان الوكالة من التحقق من عدم تحريف أية مواد نووية معلنة في إيران كما هو معبر عنه في التقارير الصادرة عن الوكالة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ونوّهوا كذلك إلى ما ذهب إليه تقدير المدير العام للوكالة في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٦ من أنه قد تم حصر جميع المواد النووية المعلنة من قِبَل إيران وأنها باقية في إطار الأنشطة السلمية. وأشاروا، في الوقت ذاته، إلى أن عملية الخلوص إلى استنتاج بشأن غياب أية مواد وأنشطة غير معلنة في إيران هي عملية مستمرة وتحتاج إلى

وقت. وفي هذا الصدد، رحّب الوزراء كذلك بالاتفاق الإجرائي الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وأفضى إلى حسم المسائل الست العالقة، باعتباره خطوة مهمة باتجاه تعزيز الثقة وتسوية هذه القضية سلمياً. وأحاط الوزراء علماً بالوثيقة INFCIRC/711 التي اتفقت فيها الوكالة وإيران على أن تنفيذ الضمانات في إيران سيجري بشكل روتيني بعد تنفيذ خطة العمل والطرائق المتفق عليها لحسم القضايا العالقة.

٥- وشدّد الوزراء على الفرق الجوهرية القائم بين الالتزامات القانونية للدول حيال اتفاقات الضمانات الخاصة بكلّ منها وأية تدابير لبناء الثقة يُضطلع بها طوعاً من أجل حسم قضايا عويصة، وأعلنوا عن اعتقادهم أن مثل هذه التعهّدات الطوعية ليست التزامات رقابية قانونية.

٦- واعتبر الوزراء أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية هو بمثابة خطوة إيجابية صوب بلوغ هدف نزع الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وأكدوا مجدداً دعمهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولحين إنشاء منطقة كهذه، طالبوا إسرائيل أن تنضم بلا قيد أو شرط إلى معاهدة عدم الانتشار دون إبطاء، وأن تسارع إلى إخضاع جميع ما لديها من مرافق نووية لضمانات الوكالة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ (١٩٨١).

٧- وأكد الوزراء مجدداً حرمة الأنشطة النووية السلمية، وأن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على مرافق نووية سلمية، سواء كانت قيد التشغيل أو الإنشاء، يشكّل خطراً بالغاً على البشر والبيئة، ويمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، وللمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأقروا بالحاجة إلى وجود صك شامل يتم التفاوض حوله على مستوى متعدد الأطراف، يحظر شن هجمات، أو التهديد بشن هجمات، على المرافق النووية المخصصة لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٨- وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بضرورة حسم جميع قضايا الضمانات والتحقق، بما فيها تلك الخاصة بإيران، ضمن إطار الوكالة، واستناداً إلى أسس تقنية وقانونية. وشددوا كذلك على ضرورة أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها لحسم القضية النووية الإيرانية ضمن نطاق الولاية المسندة إلى الوكالة بمقتضى نظامها الأساسي.

٩- وأكد الوزراء وجوب الاستمرار في تبني نهج الدبلوماسية والحوار عبر وسائل سلمية بغية التوصل إلى حل شامل وطويل الأمد للقضية النووية الإيرانية. وأعربوا عن قناعتهم بأن السبيل الوحيد لحسم هذه القضية إنما يتأتى من خلال إجراء مفاوضات موضوعية فيما بين جميع الأطراف ذات الصلة بلا أية شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، رحّب الوزراء بما أبدته إيران من استعداد لبدء التفاوض بشأن شتى القضايا الإقليمية والعالمية، بما فيها القضايا النووية، مع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، خاصة دول المنطقة. ورحّب الوزراء كذلك بالمحادثات السداسية التي أجريت في جنيف بين إيران والبلدان الستة خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨.